الفصل الثالث :إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية

الأهداف التعليمية.

- بيان أسباب الآليات المختلفة لإدارة الاقتصاد العالمي.

دراسة مختصرة للهياكل المختلفةلإدارة الاقتصاد العالمي.

تمهيد :

بينا في الفصول السابقة أن بالنظام الاقتصادي الدولي مجموعة القواعد والترتيبات التي وضعت في أعقاب العالمية الثانية لضبط قواعد السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك قصد ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العالم على نحو معين، وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم وتحيط العلاقات الاقتصادية الدولية وتحكم مجموعة المؤسسات التي هدفها المساهمة في تنمية البلدان النامية.

آليات إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية :

يتكون النظام الاقتصادي الدولي من أجهزة تعد بمثابة آلياته في التسيير، وتتمثل في المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتبقى المنظمات الاقتصادية هي العمود الفقري للنظام الاقتصادي الدولي فأنظمتها وآلياتها تؤثر على باقي مكونات هذا النظام وتقوم بإدارته في ضوء مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية اعتمدت الدول سياسة إبرام معاهدات دولية جماعية، تحظى بقبول أكبر عدد ممكن من الدول، وتضع قواعد سلوك الدول في المسائل المتصلة بالتبادل الاقتصادي، وتنشئ في الوقت نفسه منظمات اقتصادية دولية متخصصة لمباشرة الإشراف على تطبيق تلك القواعد.

وهكذا تم إنشاء صندوق النقد الدولي الذي يشرف على تنظيم التعاون الدولي في مجال السياسة النقدية الدولية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يعنى أساسا بتمويل التنمية في الدول الفقيرة، ومنظمة التجارة العالمية التي تسهر على تسهيل التبادل التجاري.

وفي ظل السيادة الكاملة للنظام الرأسمالي أضحت هذه المنظمات وسيلة للسيطرة والتحكم عن

طريق تحويل المجتمع الدولي من بناء أفقي تتوزع فيه السيادة بين الدول إلى بناء هرمي تتقلص فيه سلطة الدول لحساب المنظمات الدولية ، ولصالح مجموعة معينة من الدول هي في الواقع القادرة من خلال إمكاناتها وقدراتها المتنوعة على فرض إرادتها على المجتمع الدولي من خلال هذه المنظمات.

ولقد ولدت هذه المنظمات في ظل النظام الرأسمالي لتدعيم السلطة الاقتصادية في مواجهة السلطة السياسية، واتخذت في بدايتها شكل اتحادات وتجمعات دولية، ثم تحولت بعد ذلك إلى منظمات دولية متخصصة بعد سيطرة الحكومات عليها لمصلحة دعم الاقتصاد الرأسمالي.

وقد تم تحديث وتنظيم كامل لهذه المنظمات بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك للحاجة الملحة لتدعيم النظام الرأسمالي الحر الموجه في العالم، وفرض سيطرة الدول الكبرى من خلال أدوات مختلفة عن الاستعمار في الفترات السابقة.

وقد كانت وسيلتها في ذلك المنظمات الدولية الاقتصادية التي توجه الاقتصاد العالمي وتلزم بقراراتها دول العالم بكاملها.

وهكذا كان لدورها المؤثر في النظام الاقتصادي الدولي، أهمية كبيرة فرضت التعرض لدراسة دورها في البناء الاقتصادي الدولي.

1-البنك الدولي للإنشاء والتعمير

مفهومه : أسفر المؤتمر المالي والنقدي الدولي الذي انعقد في " بريتون وودز " عام 1944عن اتفاقية خاصة بإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد صاغها المؤتمر بعد اتفاقية صندوق النقد الدولي.

وتم إقرار هذه الاتفاقية رسميا في 27ديسمبر 1945ويعتبر البنك منظمة دولية حكومية متخصصة تتبع الأمم المتحدة بعد أن تم الربط بينهما بموجب اتفاقية وصل في 15أبريل 1948.

ومقر البنك مدينة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع البنك بالشخصية القانونية الدولية وبميزانية مستقلة

أهدافه :

1-المساعدة في تعمير أقاليم الدول الأعضاء وتنميتها عن طريق تسهيل استثمار رؤوس الأموال في الأغراض الإنتاجية، وبناء اقتصاديات الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

2-الحث على تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق تقديم الضمانات الائتمانية لها وسد النقص فيها من موارد البنك الخاصة أو مما يحصل عليه من أموال.

3-تشجيع نمو التجارة الدولية والحفاظ على توازن موازين المدفوعات.

4-التنسيق بين القروض التي يضمنها أو يقدمها وبين القروض الدولية في المجالات الأخرى.

ويمارس البنك عملياته مع مراعاة تأثير الاستثمار الدولي على الأحوال الاقتصادية في أقاليم الدول الأعضاء.

5-تقديم المعونات الفنية والدراسات الاقتصادية لتطوير اقتصاديات الدول الأعضاء، وقد اتسع نشاط البنك في هذا الخصوص عن طريق تقديم المعونة الفنية والخبراء الاقتصاديين ليس فقط في

المشروعات التي يمولها البنك بل في كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء.

6-فض المنازعات المالية بين الدول، فقد تدخل البنك مثلا في الخلافات التي نشأت عن تأميم قناة السويس إذا استطاع أن يتفاوض في تسويتين ماليتين بخصوص التعويضات الواجب دفعها إلى شركة قناة السويس، والمشكلات التي ترتبت على العدوان الثلاثي بين مصر وانجلترا،كما تدخل في النزاع الذي نشب بين الهند وباكستان عام 1960م بخصوص مياه حوض نهر السند.

.7- تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية، ولذلك أنشئ معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1955م مستهدفا توفير خدمات التدريب لكبار موظفي الحكومة في البلدان النامية على إدارة التنمية الاقتصادية.

ومنذ العقد السادس من القرن الماضي، أصبح البنك الدولي مجموعة من ثلاث مؤسسات هي:

البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والرابطة الدولية للتنمية، وكلها تهدف إلى تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتحقيق التقدم الاقتصادي ورفع المستوى المعيشي للدول الآخذة في النمو.

وإن كان هناك بعض الاختلاف فيما بينهم فالبنك الدولي الذي أنشئ عام 1944م يقدم قروضه عموما للدول النامية التي تحاول بلوغ مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي ولا يقدم قروضه إلا لأغراض إنتاجية.

مؤسسة التمويل الدولية : أنشئت عام 1956م فإن مهمتها هي مساعدة التنمية الاقتصادية في البلدان الأقل نموا ومساعدتها على تشجيع النمو في القطاع الخاص من اقتصادها.

الرابطة الدولية للتنمية: تأسست عام 1960هدفها تقديم القروض ولكن للدول الأكثرفقرا وبشروط ميسرة عن البنك وأخف وطأة، وهذه الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج الوطني .

الإجمالي عن 625دولار في السنة حسب عام 1978م، وينطبق هذا على أكثر من 50دولة نامية

أما عن العضوية والتصويت داخل البنك الدولي فقد جعلت اتفاقية إنشاء البنك من عضوية صندوق النقد الدولي شرطا لعضوية البنك الدولي، وجواز قبول أعضاء جدد بموافقة أغلبية مجلس المحافظين بشرط سبق عضوية صندوق النقد أيضا، كذلك تفقد الدولة عضويتها بطريقة أوتوماتيكية في البنك إذا فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي حتى سنة 2000- 186عضو وبلغ عدد أعضاء المؤسسة المالية الدولية 182عضوا أما أعضاء الهيئة الدولية للتنمية فبلغ 169عضو.

أما عن التصويت داخل البنك فلكل دولة عضو عدد معين من أسهم رأس المال، كما أن لكل منها 250صوتا زائدا إضافيا عن كل 100.000دولار من أسهم البنك، وتنص الاتفاقية على أن المسائل المعروضة يتم التصويت فيها بأغلبية الأصوات عدا بعض الاستثناءات.

وفي عام 1959م كان رأس المال المكتتب به داخل البنك 18.6مليار دولار والجزء المدفوع من جانب الولايات المتحدة حوالي 5715مليون دولار، وهكذا أصبحت الدول الخمس التي تشترك بأكبر عدد من أسهم رأس المال هي:الولايات المتحدة،وانجلترا، وفرنسا، وألمانيا واليابان،وتحتل الدول الصناعية الكبرى مركز الصدارة في رأس المال، وبالتالي تستحوذ على أكبر عدد من الأصوات، حيث تمتلك ست دول أكثر من نصف عدد أسهم البنك،ولها حوالي 48%من القوة الصوتية .

ولا تمتلك الدول العربية إلا نصيبا ضئيلا من عدد أسهم البنك أي بنسبة 3.49%مما انعكس على قوتها التصويتية، كذلك دول العالم الثالث نصيبها ضئيل من رأس مال البنك وبالتالي لا تؤثربالإيجاب على سياسته.

هياكله-:

أ - مجلس المحافظين: ويتشكل من مندوبي الدول الأعضاء،وتقوم كل دولة بتعيين محافظ ونائب له ويعتبر السلطة العليا في البنك وتتركز في يده كل سلطاته.

وإن كان من الملاحظ أن المجلس قد فوض عمليا المديرين التنفيذيين للبنك في مباشرة كل سلطاته المتعلقة بتصريف الشؤون العامة للبنك،وذلك باستثناء تلك المسائل التي ينص النظام الأساسي للبنك على ضرورة احتفاظ المجلس بها لنفسه مثل قبول الأعضاء الجدد أو زيادة رأس المال،ويجتمع المجلس عادة مرة كل سنة.

-ب المديرون التنفيذيون: وعددهم واحد وعشرون، يتم تعين خمسة منهم بواسطة الدول التي تملك أكبر الحصص في رأس مال البنك وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان، أما الستة عشر الآخرين فيجري انتخابهم عن طريق المحافظين الممثلين للأعضاء الباقين، ويلاحظ أن التصويت في مجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين يتم وفقا لنظام التصويت المرتبط بمدى المساهمة في رأس مال البنك، بمعنى أن لكل دولة 250صوتا مضافا إليها صوت واحد عن كل سهم من حصة الدولة .

ج- الرئيس : ويتم انتخابه بواسطة مجلس المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، وهو يرأس بحكم منصبه المجلس المذكور وهيئة موظفي البنك، والرئيس لا يملك حق التصويت داخل المجلس إلا للترجيح في حالة تساوي الأصوات، كما أن له حق حضور جلسات مجلس المحافظين، ولكن بدون الاشتراك في التصويت، ويعتبر الرئيس مسئولا عن سير العمل داخل البنك، ويعاونه في ذلك عدد من الموظفين الذين يعملون تحت رئاسته.

ويمارس البنك الدولي في عالمنا اليوم سلطة واسعة جدا، ويقوم بنشاط إنساني متعدد الأشكال، وهو وحده اليوم الذي يمنح قروضا للدول الأشد فقرا، فخلال العقد الأخير من القرن الماضي منح

الدول النامية قروضا طويلة الأجل بمقدار يزيد على 225مليار دولار .

ويؤمن البنك إنشاء البني التحتية بقروض الاستثمار،وفي بعض الحالات -مثل النيجر- يغطي العجز في الميزانية، وهو يمول كل عام أيضا مئات من مشاريع التنمية فالبنك يعتبر في كل مكان هو المقرض ويستطيع أن يفرض شروطه علي مدينيه، ومن غيره يقبل أن يمنح قرض لبلاد مثل تشاد وهندوراس أو مالاوي أو كوريا الشمالية أو أفغانستان.

لكن بجانب ذلك كان هناك وجه آخر للبنك تجلي في الشروط القاسية التي يفرضها على الدول المقترضة لتغيير اقتصادياتها التقليدية من أجل تنظيم المضاربة الاقتصادية والتجارة العالمية، ومن يفرض هذه الشروط يرفض طلبه.

وقد حدث هذا خصوصا من نهاية الستينات وحتى بداية الثمانينيات حينما كان " روبرت ماكنمارا" مديرا للبنك، وكان قبلها شغل وزير الدفاع للولايات المتحدة مع الرئيسين كينيدي وجونسون، وتسبب في دمار فيتنام،ولكنه وأثناء رئاسته للبنك الدولي تسبب في دمار أكبر حيث كانت الدول تتعامل مع البنك دون أن يكون لديها خيار آخر، وكانت ثمرة سياسة ماكنمارا أن وجد ت الدول النامية نفسها أمام سدود ضخمة واسعة الفوهات وطرق مدمرة، وأبنية ومكاتب فارغة وحقول خربة، وديون هائلة، لن يستطيع أبدا تسديدها، وكانت هذه هي ثمرة السياسة التي انتهجها البنك منذ رئاسة ماكنمارا وحتى يومنا هذا . ومهما كان حجم الخراب الذي تسبب به الرجل في فيتنام، فإنه تجاوز ذلك أثناء ولايته في رئاسة البنك.

إن البنك الدولي في أثناء ولاية ماكنمارا كان يتبنى أيديولوجيا قائمة على النمو وكانت المعادلة نمو- تقدم- تنمية- رخاء للجميع، وعندما تعرضت هذه النظرية للانتقاد وذلك لتخريب الطبيعة، أخذ البنك يتبنى نظرية التنمية المتكاملة، ثم في التسعينيات نظرية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وللأسف فشلت كل هذه النظريات في مساعدة الدول الفقيرة وتطورها .

والسبب في هذا الفشل أن النظريات قد تتغير، لكن الممارسات تبقي ثابتة لأنها تمليها عقلية مصرفية قائمة على الاستغلال، وفتح البلاد أمام أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للسلب والنهب، وفي كل الأحوال لا بد من رضاء الولايات المتحدة، ويفرض البنك خصخصة الأملاك العامة، وتساءل جيمس ولفنسون- المدير السابق للبنك الدولي- عام- 2000م عقب استقالة أقرب مساعديه والنائب الأول لرئيس البنك الدولي وتشهيره علانية بإستراتيجية الخصخصة المفرطة وعدم فاعلية مؤسسات بريتون وودز- فإذا كانت القروض تخرج والسدود تنشأ وتولد الكهرباء ومع ذلك فهناك بشر يموتون من الجوع، وفي جميع بلدان العالم الثالث تعود الملا ريا إلى الانتشار وتقضي على مليون شخص في السنة، والمدارس تقفل، والأمية تتقدم، والمستشفيات تسقط في الخراب والمرضى يموتون لغياب الدواء، ومرض الإيدز ينتشر، فما سبب الفشل الخطير للبنك؟

إنه الاستغلال الصارخ من قبل الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، وسياسة الخوصصة المفرطة بغير حدود ومحاولة فرض قواعد لنظام اقتصادي من طرف مؤسسي البنك يخدم مصالحهم.

ومن أخطر سلبيات البنك الدولي ازدواجية التعامل مع الدول الأعضاء ولقد تجلى ذلك في تصميم وتنفيذ مشروع محدد بعينه (مشروع أنابيب النفط تشاد-الكاميرون) رغم علمه باستشراء الفساد في هذه الدول، وهذا المشروع تمت دراسة الجدوى له منذ منتصف التسعينات ويعد أكبر مشروع صناعي يقتضي أكبر توظيف مالي خاص في إفريقيا، وفي منتصف عام 2001كان التوظيف الضروري لإنجاز المشروع يساوي على وجه التقدير 3.7مليار دولار، وكان لابد من مساهمة البنك وقدم هذا الأخير في المرحلة الأولى من التنفيذ 200مليون دولار،وذلك لتأمين حفر الآبار وتأهيل حقول النفط المكتشفة حديثا جنوب تشاد، وكان يجب أن يلي ذلك البناء خط أنابيب طويلة ألف كيلومتر عبر الغابة من أجل نقل النفط حتى الساحل الأطلسي في الكامرون من موقع "كريبي"،ومن أجل المساعدة في تنفيذ هذه المرحلة الثانية من المشروع قدم البنك 300مليون دولار.

وبالرغم من أن البنك كان قد تبنى نظرية تقييم النتائج الاجتماعية والسرية لكل عملية يقوم بها.

إضافة إلى رأي منظمات المجتمع المدني وتقارير المكتب الاجتماعي التابع للبنك الدولي. فإن تشاد تعاني من حكم القبائل المتناحرة،وعمليات قتل وإعدام وتعذيب، كذلك نظام الحكم في الكاميرون وقتذاك فاسد، وتحتل المركز الرابع في لائحة الدول الأكثر فسادا التي تضعها منظمة الشفافية الدولية.

وقد قامت منظمات المجتمع المدني في الكاميرون خلال القمة الفرنسية-الإفريقية عام 2000م في ياوندي بمظاهرات تطالب بالاقتسام العادل لعائدات النفط المنتظرة، وضمانات ضد الفساد، واضطرالبنك للتراجع، ورفض ولفنسون الدراسة الأولى لانعكاسات المشروع على البيئة الاجتماعية، غير أن شركات النفط لم تتراجع، وجندت أصدقائها في واشنطن،والنتيجة كانت إذعان ولفنسون لشركات النفط بعد مرور سنة ونصف على رفضه للدراسة الأولى عن انعكاسات المشروع، وقال في تبريره"لقد أخذنا بعين الاعتبار اعتراضات منصفه"لكن ماذا جرى؟ لقد تدخلت شركات النفط بقوة لدى الرئيس التشادي وأصدرت الحكومة التشادية قانونا ينص على تخصيص 80%من واردات النفط المنتظرة للتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، في حين يخصص 10%لتمويل صندوق خاص من أجل الأجيال القادمة "فهل يمكن تصور قانون ضد الفساد يصدر في ظل حكم نظام فاسد في تشاد ..

وهكذا تجاهل رئيس البنك الدولي جميع الاعتراضات الأخيرة على تنفيذ هذا المشروع وعلق رئيس حزب السلام الأخضر"الفرنسي برنو رييبل" والذي كان يتابع تصرفات البنك منذ زمن طويل بما يلي"الخطابات تتزين والمبادئ تبقى كما هي، مثل هذا الاستثمار غير الأخلاقي، كان على البنك أن لايقوم به"، وفي مذكرة سرية صادرة عن البنك الدولي نفسه في مايو2000م، نشرتها صحيفة الجارديان البريطانية أن عدد من الاقتصاديين في البنك تخلوا عن ولفنسون وأصدقائه النفطيين،ورأوا أن خط الأنابيب يحتمل مخاطر وانحرافات سياسية وبيولوجية مهمة.

إن كل سؤال يطرح نفسه على رئيس البنك بخصوص هذا الموضوع يغضبه، يدل على ذلك مقابلته مع الصحفية ليبيراسيون في يونيو عام 2000م

إن المستفيد الوحيد من هذا المشروع الضخم هو حكومتا تشاد والكاميرون، وبالرغم من إنشاء "صندوق خاص نفطي لمكافحة الفقر "فإن حكومة تشاد اقتطعت عام 2000م مبلغ 25مليون دولار بموافقة البنك من أموال الصندوق، والذريعة كانت المجاعة في البلاد ،بينما نشر زعيم المعارضة وثائق تشير إلى أن القسم الأكبر من ذلك المبلغ استخدم لشراء أسلحة، وهكذا استخدم الصندوق . المخصص لمكافحة الفقر، وقد أنشأه البنك الدولي لتمويل الحرب التي يقودها الرئيس ضد قسم من الشعب التشادي.

إن ما سبق ذكره يوضح الطريقة التي يتعامل بها البنك مع قروضه الممنوحة للدول الأعضاء والسيطرة الطاغية لواشنطن على سياسات البنك وقراراته بغية فرض قواعده التي تشكل النظام الاقتصادي الذي يراه مناسبا، ويضاف إلى ذلك سلبيات أخرى تتمثل فيما يلي:

-إن المال التي تقترضه الدول النامية من البنك وتستثمره استثمارا نافعا لن تؤتى ثماره في تنمية الإنتاج القومي ما لم تنفق الدولة النامية مبالغ مماثلة على المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية والمشروعات الصحية والتعليمية والإسكان وموارد المياه والصرف، وقد تعجز الدولة إزاء ضآلة مواردها عن تمويل هذه المشروعات، كما لا يستطيع البنك من جانبه أن يقدم أمواله لمثل هذه الأغراض لأنها تخرج عن طبيعة عملياته، إذ هي مقصورة، بمقتضى نصوص الاتفاقية على تمويل مشروعات إنتاجية معينة يمكن أن تدر دخلا يكفي لتوفير قدر من العملات الأجنبية، تستطيع معه الدولة النامية أن تسدد قيمة رأس المال المقترض وما يستحق عنه من فائدة.

-درج البنك على تفسير بنود الاتفاقية في أضيق الحدود والمعاني، إذ جعل عملياته مقصورة على إقراض الأموال التي تحتاج إليها الدول النامية لشراء المعدات والسلع الرأسمالية اللازمة "لمشروعات إنتاجية معينة وإزاء النقد اللاذع الموجه للبنك، برر ذلك للاعتبارات الخاصة بتوافر العملات الأجنبية لدى الحكومات المقترضة أو الضامنة عندما تحين مواعيد سداد قيمة القروض وما يستحق عنها من فوائد، ويبدو أن مرد الأمر في هذا الشأن هو مدى قدرة الدولة النامية على إنتاج السلع والخدمات بوجه عام بغض النظر عن ضرورة توجيه القروض البنك إلى مشاريع إنتاجية معينة مرتبطة بقياس حاجة هذه الدولة إلى عملات ورسوم، ويبنى هذا النقد على أن البنك يفحص مزايا المشروعات الإنتاجية المعينة في عزلة ،دون الإشارة إلى علاقتها باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدولة المقترضة بوجه عام، بينما تقارير البنك تنفى ذلك، وتؤكد أن البنك يعمل على تشجيع كثير من الدول الأعضاء على وضع برامج طويلة للتنمية الاقتصادية.

-تقضى اتفاقية البنك بأن الاعتبارات الاقتصادية وحدها التي تهيمن على قراراته في كل ما يتعلق

بتمويل المشروعات الإنتاجية في دول العالم النامي، وبالرغم من ذلك يميل البنك إلى التصرف وفقا لرغبات بعض الدول الأعضاء التي قد تتحكم في قراراته لما تملكه من نسبة كبيرة من مجموع أصواته، ولا أدل على ذلك من الخطر الكامن وراء تصرفات البنك حيث أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا تمتلك ما يقرب من 54%من مجموع الأصوات، وهو ما يفسر سحب البنك لمشروع تمويل السد العالي، وفي المقابل تتدفق أموال البنك على دول أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية، وضآلة نصيب دول الجامعة العربية من قروض البنك .

إن مثل هذه السلبيات المتعقلة بعمل البنك الدولي، هي اكبر تحد لفاعليته وقدرته على النهوض بالأعباء التمويلية للتنمية والتعمير داخل أقاليم الدول الأعضاء، إضافة إلى عدم وجود تنسيق بين ما يقدمه البنك من قروض، وبين ما تقدمه مؤسسات دولية أخرى من قروض ومعونات.

إن تطور الدور الاقتصادي للبنك الدولي من خلال أنشطته في مجال إقراض الدول الأعضاء فيه تعكس الرغبة الجامحة للنظام الرأسمالي في تعميم أيديولوجيته على العالم، وتكريس لقواعد النظام الاقتصادي الذي يريده حيث ترتبط القروض ببرامج التكييف الهيكلي التي تفرضها الدول الكبرى على الدول النامية، وما يقتضيه ذلك من التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ونظرا لضخامة رأس مال البنك وقدرته التمويلية، كان على البنك أن يتجنب طغيان المسائل السياسية على أنشطة البنك تحقيقا لما نص عليه ميثاقه. إن قضايا كثيرة تتعلق بما يقدمه البنك من قروض مثل الشفافية، وبناء القدرات داخل الدول لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بفاعلية هذه القروض، يجب مراعاتها من جانب الدول المستفيدة من البنك.

وفيما يتعلق بدور البنك كوسيط مالي فلا يجب أن يقتصر دوره فقط على إعطاء القروض بل لا يزال هناك دور رئيسي يتعين على البنك أن يقوم به وهو الدعم الفني والتقني في تنفيذ المشروعات داخل الدول وكذلك المشروعات المرتبطة بها من كهرباء وطرق واتصالات وغيرها.

وليس هناك من سبب يدعو البنك الدولي إلى عدم استخدام مكانته البارزة في الأسواق من اجل تخفيف تحفظه الحالي إزاء حجم الإقراض بالنسبة لقاعدة أسهم رأسمالية، ومن شأن ذلك أن يتيح له جمع قدر أكبر من الأموال لإقراضها بشروط تجارية للبلدان المتوسطة الدخل الناجحة،مما يؤدي إلى تنويع مصادر التمويل التي تعتمد عليها هذه البلدان وسيتيح هذا للبنك تعزيز التنمية من خلال العمل حسب الاتجاهات السائدة في الأسواق.

إن فشل تجارب التنمية في العديد من الدول وبخاصة في إفريقيا يرجع إلى فساد النظم السياسية السائدة،ولا أمل إلا بإصلاح هذه النظم، وهو ما طرح تعبير الحكم الرشيد أو الصالح في كثير من أدبيات الاقتصاد والسياسة في العالم.

كذلك يتطلب أمر إصلاح البنك الدولي ضرورة النظر في نظام التصويت وعدم التسليم بهذا

النظام السائد، والذي يكرس عدم العدالة والمساواة.

إن على البنك الدولي أن يكون هدفه الأول من خلال القروض دفع مشروعات التنمية داخل الدول الأعضاء، وتخفيف شروط منح هذه القروض بما يدفع التنمية والتعمير داخل هذه الدول، وألا يكون همه الأول والأخير كيفية سداد هذه القروض وضمانها.

ولا يجب إغفال دور البنك في تقديم المساعدة الفنية، أو استطلاع رأيه في مسائل غير مرتبطة بإحدى عمليات الإقراض التي يقوم بها، مثل طلب الدولة من البنك الاشتراك معها في وضع خطط التنمية الاقتصادية أو تنشيط رؤوس الأموال المحلية الخاصة لتمويل مشروعاتها الإنمائية ويجب تعميق نشاط البنك في هذه النقطة.

أيضا دور البنك في تسوية المنازعات الاقتصادية التي تثور بين أعضائه أو بين دولة ما وبين المستثمرين الأجانب من قطاع الخاص، وذلك عن طريق المركز الدولي لإدارة النزاعات المتعلقة بالاستثمارات التابع للبنك الدولي.

وهكذا ينبغي على البنك الدولي التخلي عن قواعد النظام الاقتصادي التي يسعى لتكريسها من خلال أنظمته التعسفية ضد الدول النامية لفسح المجال أمام هيئة الأمم المتحدة لإرساء قواعد أكثر عدالة لنظام اقتصادي متوازن.

2- صندوق النقد الدولي :.

مفهومه :أنشئ صندوق النقد الدولي بمقتضى الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر النقد والمال الذي عقد في "بريتون وودز"في 22يوليو 1944وقد أصبحت هذه الاتفاقية نافذة اعتبارا من 27ديسمبر 1940م عندما قام ممثلو الدول التي تملك 80بالمائة من موارد الصندوق بإيداع وثائق التصديق على الاتفاقية.

وكانت الولايات المتحدة قد وجهت الدعوة إلى 44دولة لحضور هذا المؤتمر، وذلك للإعداد لما ينبغي اتخاذه من خطط وتدابير لمعالجة كافة المشاكل الاقتصادية التي ستواجه هذه الدول في فترة ما بعد الحرب.

لقد كان هدف هذا المؤتمر البحث عن نظام نقدي موحد تأخذ به الدول حتى يتوفر الاستقرار العالمي وذلك لأن السلم الاقتصادي يعد أساسا قويا للسلم السياسي.

وقد استعانت الأمم المتحدة بهذه المنظمة للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر منهجا من مناهج ميثاق الأمم المتحدة لتحقيق رفاهية الشعوب.

ويعتبر الصندوق احد الوكالات الحكومية المتخصصة بمقتضى الاتفاقية التي تم إبرامها بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة، وقد بدأ الصندوق عملياته في ماي .1947

وحددت المادة الأولى من اتفاقية إنشاء الصندوق الأهداف التي يسعى لتحقيقها وهي:

"لدعم استقرار أسعار الصرف، وللمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء ولتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وفي محو القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق حركة التجارة الدولية، ولبث الثقة بين الدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق ميسورة لهم بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي والدولي."

ويسترشد الصندوق في كل سياساته وقراراته بهذه الأغراض حسب نص الاتفاقية.

أهدافه :

1-التشاور والتعاون بشأن المسائل النقدية الدولية : فالصندوق يعد المكان الأمثل للتشاور والتعاون لوضع حلول للمشاكل والمسائل النقدية الدولية بعد دراستها وعرضها على المجلس التنفيذي أو مجلس المحافظين، بغرض التوصل لمواقف موحدة توجه السياسات النقدية والمالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية.

2-تسهيل النمو المتوازن في التجارة الدولية: هذا الهدف يتعلق ببذل الصندوق أقصى جهد لجعل الدول تتخلى عن السياسات التجارية المتطرفة وإزالة القيود بشأن حركة التجارة الدولية، لجعل كل دولة تستفيد من مواردها الإنتاجية والبشرية.

3-تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف: وذلك عن طريق وضع نظام لأسعار الصرف يكفل عدم حصول التخفيضات المتبادلة في أسعار صرف العملات الدولية لأن بعض الدول إذا ما رغبت في زيادة صادراتها تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها ويضر هذا الوضع بمصالح الدول المتنافسة، ويقوم الصندوق بفرض رقابة على هذه السياسات

4-إيجاد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية: لا شك أن قابلية العملات للتحويل فيما بين الدول دون رقابة من الأمور الضرورية لتشجيع المبادلات التجارية،طالما أن أداء المدفوعات الدولية يتم بسهولة ويسر، وبعيدا عن أي قيود فالصندوق يفرض تجنب إحداث قيود على المدفوعات الجارية أو أية إجراءات نقدية تنطوي على التمييز في المعاملة.

5-توفير الثقة بين الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لها: وهذا الهدف يتمثل في تمويل الدول الأعضاء بالموارد اللازمة لتصحيح الإختلالات المؤقتة في موازين المدفوعات، بشرط وجود ضمانات كافية.

والغرض من تقديم هذه القروض للدول الأعضاء هو توفير الثقة لديها بشكل يكفل معالجة أية اختلالات مؤقتة بالموارد المتاحة دون اللجوء إلى وسائل قد يترتب عليها تقويض الرخاء القومي والدولي، كذلك تقصير أمد فترات الاختلال والحد من درجتها.

ويتكون الصندوق من الدول المؤسسة التي اجتمعت في"بريتون وودز" بالولايات المتحدة عام 1944م وتكون عضويتها أصلية وكان عددها 93دولة وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في 2004 186 ،دولة.

ويرتبط التصويت في الأجهزة الرئيسية للصندوق بمدى مساهمة كل عضو في رأس المال وهو الأمر الذي يتحدد بالاتفاق مع الصندوق، وعلى ضوء الأنصبة التي تحدد لكل عضو يستطيع هذا العضو التأثير في القرارات الصادرة عن الصندوق ، وحدود حقها في الاقتراض منه.

وقد خصصت لكل حصة بأكبر حصة معينة تشترك بها في رأسمال الصندوق واحتفظت الولايات المتحدة بأكبر حصة تبلغ 2850مليون دولار-عند إنشائها ،تلتها كل من انجلترا والصين وفرنسا والهند بحصص متتالية في الترتيب.

أحهزة الصندوق :

ويتكون الصندوق من الأجهزة الرئيسية التالية:

-أ مجلس المحافظين: يعتبر مجلس المحافظين بمثابة السلطة العليا في الصندوق، التي تباشر الاختصاصات ويمثل كل دولة محافظ تعينه الدولة العضو ونائب له وعادة ما يكون وزير مالية الدولة أو محافظ البنك المركزي فيها.

ولمجلس المحافظين التفويض في اختصاصاته لمجلس المديرين التنفيذيين في مباشرة بعض اختصاصاته، وذلك باستثناء تلك المتعلقة بقبول الأعضاء الجدد أو مراجعة الحصص أو تعديل قيم العملات ويعقد المجلس اجتماعاته سنويا.

ب- مجلس المديرين التنفيذيين: مهمة هذا المجلس تصريف الشؤون الجارية بالصندوق، ومن ثم فهو في حالة انعقاد دائم ويتشكل من عشرين مديرا على الأقل، يتم تعيين خمسة منهم بواسطة الدول صاحبة أكبر الحصص. ويتم انتخاب سائر المديرين بمعرفة الدول التي ليس لها حق تعيين مديرين، ويقوم كل مدير بتعيين نائب له يمارس كافة سلطاته في حالة غيابه، ويجب أن يكون متواجدا بصفة دائمة في المقر الرئيسي للصندوق.

وليس هناك مدة محددة للمدير التنفيذي طالما أن الدولة التي عينته موافقة على بقائه، ولكل مدير تنفيذي مائتان وخمسون صوتا يضاف إليها عدد من الأصوات بعدد ما للحكومة التي عينته أو للحكومات التي انتخبته من حصص على أساس صوت واحد لكل مائة ألف دولار.

ج- المدير الإداري: ويتم انتخابه بمعرفة المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر الموظف الرئيسي في الصندوق ،وهو المسئول عن تنظيم وتعيين وفصل موظفي الصندوق ويرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه،كما أنه يمثل الصندوق في علاقته مع المنظمات الأخرى أو الدول الأعضاء.

وتسود داخل الصندوق ديمقراطية من نوع خاص، حيث تصويت الدول الأعضاء في الصندوق، كل بحسب قدرتها المالية "دولار واحد-صوت واحد" الأمر الذي يعني أن الولايات المتحدة تمتلك 17%من حقوق التصويت.والواقع أن قدرة الولايات المتحدة المالية، وكون الدولار يلعب دور العملة الاحتياطية الدولية، يمنحها وزنا حاسما داخل المنظمة.

إن برامج تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء الراغبة في استخدام موارد الصندوق تتسم بالصرامة والتقشف، عند تعامل الصندوق مع الدول النامية بشكل جعلها تشك في أهمية الصندوق بالنسبة لها، بينما لا يتبع الصندوق هذه السياسات تجاه الدول الصناعية الغنية، إذ لم يطلب منها في أي يوم التقشف والحد من المصاريف العسكرية، والإنفاق الكبير على الأسلحة المدمرة، وتوجهيها لخدمة الاقتصاد الدولي، ومعالجة الأزمات التي يتعرض لها نظام النقد الدولي والتي لها دور كبير في خلقها.

فالولايات المتحدة تملى على الصندوق سياساتها من وراء الكواليس ناهيك عن التحكم الذي يحصل عند اتخاذ قرارات الصندوق لما تتمتع به من قوة تصويت، ولقد كان لهذا التدخل آثارا مدمرة مما جعل بعض النقاد يعزون حصول الانقلابات العسكرية لأسباب سياسات الصندوق وبرامجه والوعود بالعون الخارجي.

إن صندوق النقد الدولي قد أدى-في الغالب- إلى حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي نتيجة للتباين في المعاملة بين الدول الأعضاء، وممارسة ضغطا غير متناسب على الإقتصادات الأضعف حتى تقوم بعملية تصحيح.

فخلال الأزمة التي واجهت حكومة الفلبين في عام ،1980وعندما لجأت إلى الصندوق للاستفادة من مواردها، طالب الصندوق الوفد الفلبيني بالموافقة على إلغاء القيود على النقد الأجنبي وتخفيض العملة، غير أن المفاوضين الفلبينيين رفضوا هذه الشروط، وتمسكوا بالإبقاء على سعر تعادل العملة دون تخفيض واقترحوا مقابل ذلك فرض ضريبة بواقع 20%من مبيعات النقد الأجنبي،وهو يعادل تخفيض قيمة العملة من جانب واحد.

ويقول "كواد رنو" أحد أعضاء الوفد الفلبيني أن المسئولين في الصندوق أبدوا تفهما وتعاطفا مع اقتراحهم، ولكن ضغط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مدير الصندوق أدى إلى رفض الصندوق تقديم القرض للفلبين، بسبب عدم الموافقة على شرط تخفيض العملة.

وفي هذا الصدد يقول ": وحينما بحثنا المسألة مع مدير الصندوق تبين أن هذا الموظف كان سيوافق على الخطة لولا أن العضو الأمريكي في الصندوق أبلغه أن حكومة الولايات المتحدة لا تعتقد أن حكومة الفلبين تستطيع إعادة فرض الضريبة على النقد الأجنبي" .

وحينما علم مدير الصندوق بوجهة نظر وزارة الخارجية الامريكية رفض المضي في بحث مسألة معنا، وأضاف عضو الوفد الفلبيني "اعتقدت أن مؤسسة دولية من نوع صندوق النقد الدولي لا تتبع سياسة سليمة حينما تسمح لنفسها بأن تتأثر بنفوذ احد الأعضاء ". وقد نجح الوفد الفلبيني في موقفه المتشدد في رفض مقترحات

الصندوق، وبالتالي لـم يقتـرض منــه، وإنما اتجه إلى الاقتراض من أحد البنوك الخاصة في نيويورك، ولأمد قصير للتغلـب علـى ظروف الأزمة وفعلا تم له ذلك وحقق ما يهدف إليه،

برنامج التعديل الهيكلي وتأثيره على الاقتصاديات النامية

هو عملية توفيق الاقتصاد بحيث يعيش في حدود إمكاناته،ولا يمكن تحقيقه دون تكلفه سواء دعمه صندوق النقد الدولي أو لم يدعمه، وستكون له آثار سلبية و خاصة على ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، ويرجع السبب في إعداد هذا البرنامج إلى أن سنوات الثمانينات تميزت بالتوترات الشديدة في الاقتصاد العالمي وخاصة في البلدان النامية، فقد تباطأ التمويل الأجنبي بشدة وانخفضت الأسعار الأولية بشكل حاد، ونتيجة لذلك ارتفع الإقراض من صندوق النقد الدولي إلى مستويات غير مسبوقة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين .بالإضافة إلى أن الظروف في البلدان المقترضة من صندوق النقد الدولي تدهورت بشكل غير عادي،إذ كان اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي كبيرا،والإنتاج يتناقص في حالات عديدة والتضخم يتزايد...الخ.لمواجهة هذه المعضلات لابد من إعداد سياسات توافق الدولة على إتباعها كشرط للاقتراض من الدول الغنية وتتمثل هذه الإستراتيجية التي يرعاها صندوق النقد الدولي ،فيما يلي:

1 - كبح جناح الطلب المحلي بفرض قيود مالية.

2- تنفيذ الاصطلاحات الهيكلية لتعزيز استجابة العرض وتحسين كفاءة استخدام المواد .

3- الحصول على تمويل خارجي للمساندة البرنامج "وفي كل الأحوال العمل على تصفية المتأخرات الخارجية وإيجاد صيغة توافق الطرفين"،إعادة الجدولة".فالبرنامج بصورة عامة يتضمن إجراءات للاستقرار الاقتصادي موجه لملائمة الطلب الكلي "الخاص والعام "،مع الموارد المتاحة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي،ويتركز على عدة محاورو نوجزها فيما يلي:

1- سياسة الأسعار والمنافسة: لرفع الإنتاج والاستثمار والقضاء على التبذير في المواد المستعملة من الضروري العمل بمبدأ الأسعار الحقيقية،الدالة على الندرة النسبية للسلع والخدمات ،و هذا عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها:

ا-تخفيض وإلغاء الإعانات على أسعار السلع الغذائية والخدمات من الدرجة الأولى، وذلك لتخفيض النفقات العمومية في الميزانية، والقضاء على الاستهلاك المفرط و التبذير مع تشجيع الاستثمار والإنتاج،وتقليل الواردات.

ب- إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر على أسعار مختلف السلع الغذائية والخدمات، فهذا القرار يهدف إلى تخفيف العبء على الميزانية العامة، وكذلك ديون المؤسسة الزراعية والصناعية،مع جعلها أكثر مرد

ودية"رغم الانخفاض الكبير في الطلب في المراحل الأولى، و جعل الأسعار أكثر حرية.وبعبارة أخرى أكثر إحداث السياسة الاقتصادية،و العمل على تخفيض التكاليف والتضخم، مع عدم الانصياح وراء المطالب الشعبية وتفاديها"كما حدث في تونس، وغيرها...".

فهناك بعض الدول تمتاز باحتكار شديد لجميع النشاطات الاقتصادية. إذ يجب العمل على جعل الأسعار أكثر مرونة مع إتباع سياسة ضد الاحتكار، مع تشجيع و ترقية سوق المنافسة، و على وجه الخصوص حركة رؤوس الأموال و عوامل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى تغيير هيكلة السوق و جعلها أكثر تنافسية، و التأثير مباشرة على العرض الكلي و ميزان المدفوعات، و ذلك باتخاذ جملة من الإجراءات :

1- إصدار تشريعات معدلة و محددة لاحتكار الدولة.
2- تنشيط الاستثمارات الوطنية الخاصة في جميع الفروع،ورفع جميع الحواجز التي تواجهها وإلغاء كل أشكال التميز بين القطاعين العام والخاص.
3- لا مركزية قرارات الإنتاج والاستثمار في المؤسسات العمومية وربطها بالسوق الفائض.
4- انفتاح الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
5- التحرير المنظم والتدريجي للتجارة الخارجية.

إذا فتنشيط الأسعار والياتها و السوق يسمح للمؤسسات بتحقيق تراكمات و فوائض مالية للوصل إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية،و بالتالي العمل على تصفية كل المؤسسات التي تستمر في الخسائر،مع العمل على التمييز بين القطاعين العام و الخاص.

2- النظام المصرفي و معدل الفائدة: تشمل تحديا ت الإصلاح في القطاع المالي لكثير من البلدان النامية . العناصر الثلاثية التالية :

1- ترشيد هيكل أسعار الإيداع"المدخرون"و الاقتراض" المستثمرون ".
2- تعميق أسواق النقد و رأس المال في القطاع الرسمي من الاقتصاد.
3- تدعيم التنظيم والإشراف بشكل رشيد و عقلاني.

إذن هذه الخطوات تعني بصورة ضمنية الابتعاد بصفة أساسية عن النظم التي تتصف بفرض رقابة و قيود مشددة على هيكل أسعار الفائدة، يكملها فرض حدود كمية على تخصيص الائتمان العام والقطاعي، وتوجيه القروض إلى القطاعات التي يعتقد أنها تشكل أولوية وطنية" استراتيجيه ".

وقد قامت بعض البلدان العربية بتحرير هيكل أسعار الفائدة بدرجة كبيرة (مثل الجزائر، مصر، المغرب...الخ"،ففي الجزائر ارتفع معدل سعر الفائدة 16% عند الإيداع .

3-سياسة سعر الصرف: إن سعر الصرف يلعب دورا رئيسيا في أي اقتصاد، إذ يؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات التصدير. مما يؤثر بصورة فعالة على معدل التضخم والناتج والتشغيل، واختيار ترتيبات سعر الصرف أي تثبيته أو تغييره أو جعله يحدد المدى الذي يتأثر عنده الاقتصاد الوطني، نتيجة حالات الانتعاش أو الكساد في الخارج ، كما يحددها نطاق السياسة النقدية المستقلة في الداخل.

نتيجة لهذه الأهمية استعمل صندوق النقد الدولي سعر الصرف كوسيلة فعالة في التصحيح الهيكلي وتتمثل في اتخاذ التدابير التالية :

1- التسيير الجيد للسوق الرسمية للنقد المحلي.

2-المساعدة في توطيد دعائم النمو المنتظم،مع الاستقرار المعقول للأسعار لدى كل بلد من البلدان الأعضاء .

3-المساعدة على تصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعا تهم .

4-تعزيز توسيع التجارة العالمية كوسيلة تساعد على خلق ظروف ملائمة لنمو اقتصادي دائم متزايد التوظيف .

5-سياسة سعر الصرف مقترنة بسياسات أسعار محلية، لتشجيع الاستخدام الرشيد للصرف الأجنبي .وتوفير حوافز كافية للمصدرين.

إضافة إلى أن هذه الإجراءات يجب على كل دولة في إطار سياستها الخاصة العمل بالتوصيات التالية:

أ- تفادي الانحرافات في سعر الصرف المزدوج .

ب- إلغاء جميع التراخيص الخاصة بعقود الاستيراد والتصدير .

ج- إلغاء التزامات المصدرين بإيداع مبلغ من العملة الصعبة لدى البنك المركزي، مع تسهيل فتح حسابات بالعملة الصعبة لصالح القاطنين .

د- السماح للبنوك التجارية التعامل أكثر فأكثر، والقيام بعمليات العملة الصعبة لأنه في بعض الحالات فإن سوق العملة "تسمح بحماية بعض المتعاملين الاقتصاد يين ضد إخطار الصرف".وبصورة عامة فان إصلاح سعر الصرف وفق نظام الصرف والمدفوعات الدولي، يؤدي في كثير من الأحوال إلى توسيع درجة التحويل للعملة الوطنية .

4-إعادة تنظيم التجارة الخارجية : إن المجهودان المتبعة لإحداث الاستقرار الاقتصادي، و خاصة ارتفاع الأسعار عند الاستيراد، و تخفيض العجز في الميزان التجاري ،تمثلت في تحرير الواردات التي تسمح بالحصول

على التجهيزات الضرورية لتحسين أداء القطاع الإنتاجي. بصورة عامة فإن سياسة التجارة الخارجية طبقا لبرنامج التصحيح الهيكلي تتضمن جملة من الإجراءات العملية :

1- تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني " تقليل درجة الاحتكار من طرف الدولة
2- توسيع قطاع التصدير .
3- ترشيد نظام التعريفة الجمركية، مع تبسيط إجراءات الدفع من جهة و حماية المصدرين للخارج . " كوضع نظام خاص بالقروض، و نظام تأمينات ملائم...الخ" من جهة أخرى .
4- العمل على تنظيم التجارة الخارجية و مراقبتها بصورة فعالة، أي العمل على تنشيطها بصورة تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا دون أن تكون عنصر ركود للصناعات المحلية، و بالتالي تصبح السوق الوطنية مركزا لتصريف المنتجات الأجنبية .

5-المالية العامة : تتجلى في إدخال إصلاحات هيكلية على ميزانية الدولة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تخفيض عجز الميزانية ناتج عن التدخل المتواصل للدولة في النواحي الاقتصادية , و إعادة التوازن بين الإيرادات و النفقات .فحسب برنامج صندوق النقد الدولي:

1 ـ تخفيض النفقات العمومية و خاصة نفقات التسلح .

2 ـ تقليص الخدمات الاجتماعية .

3 ـ العمل على تخفيض نسب التضخم .

4 ـ إصلاح حسابات المعاملات الخارجية .

إن إصلاح المنظومة المالية في إطار تنظيم كلي لجهاز الضرائب , وجعله أكثر مرونة . هادفا الوصول إلى درجة مثلى في فرض الضرائب ,مع العمل على تشجيع القطاع الإنتاجي و توفير أموال كافية لتغطية النفقات العمومية و بناء قاعدة هيكلية ملائمة للاقتصاد الوطني . تخفيض النفقات بصورة عقلانية آخذين بعين الاعتبار الخدمات العمومية و الاحتياجات الجماعية " و خاصة الشرائح الاجتماعية الدنيا" .

إن إصلاح النظام المالي و الضريبي يواجه صعوبات تقنية عند تنفيذها , و خاصة المشاكل التقنية و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية , إضافة إلى العقبات السياسية كالإضرابات الاجتماعية و الانقلابات . عند إصلاح الميزانية نجد مبلغ الاستثمارات العمومية و شروط تخفيضها يزيد من تخفيض النفقات العمومية "نفقات التسيير" . بصورة عامة فإن المبادئ الأساسية لبرامج التصحيح التي يدعمها البنك العالمي ترفض السياسات الحكومية القائمة على التدخل الزائد التي اتبعت في الماضي و بدلا من ذلك ترى أن دور الحكومة هو توفير الخدمات الأساسية الضرورية و تقديم الدعم الايجابي للسوق , و العمل على تقديم الإعانات إلى مستحقيها

6 ـ القطاع العمومي و الخوصصة : إن الخسائر المترتبة عن المؤسسات الصناعية والزراعية التابعة للدولة يؤثر بصورة سلبية على الميزانية العامة للدولة , باللجوء إلى القروض المصرفية القصيرة و المتوسطة الأجل, فهذه النتائج السلبية التي يعود مصدرها إلى " سياسات الأسعار , الاستثمارات , و غيرها ...الخ , جعلت المؤسسات تبتعد عن الإطار التجاري لتصبح مؤسسات اجتماعية . و في هذا الإطار يرتكز برنامج إصلاح القطاع الإنتاجي حسب برنامج التصحيح الهيكلي على مجموعة من المحاور :

أ ـ إعادة هيكلة المؤسسات و التعاونيات الفلاحية العمومية ماديا و ماليا .

ب ـ إيجاد هيكل و إطار قانوني للسياسات الاقتصادية .

7 ـ الدين الخارجي : من الملاحظات التي يجب ذكرها أن الديون الخارجية للبلدان النامية في زيادة مستمرة فعلى سبيل المثال في الجزائر تطورت هذه المديونية بشكل كبير جدا , و الجدول الآتي يبين ذلك .

جدول رقم (18) : تطور الدين الخارجي الجزائري للفترة من 1970-2003 الوحدة : مليون دولار

السنوات	1970	1980	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989	1996
الـــــــدين الإجمالي	145	19337	17728	16285	15944	18374	22796	24748	26067	32000

السنوات	1998	2000	2002	2003
الـــــــدين الإجمالي	3001	2510	2250	2200

المصدر : **مقال الدكتور أيلمان "جريدة perspective "عدد رقم 10 ص:13 سنة 1991**

تصريحات وزير المالية 24 ابريل 1997 لجريدة" la tribune".

Banc of Algérie situation de la dette exterieur-janvier 2004

من الجدول نلاحظ أن الدين الخارجي الجزائري في زيادة مستمرة وبوتيرة سريعة، إذ ارتفع في سنة 1970 من 145 مليون دولار إلى 32 مليار دولار سنة 1996. و لعدم قدرتها على التسديد، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول كان لابد من اللجوء إلى إبرام اتفاقية "ستاندباي ".لإيجاد متنفس جديد للاقتصاد الوطني يعمل على تمويل برنامج التصحيح الهيكلي ، لكن انخفض ابتداء من 1998وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات. .

8-تغطية التكاليف الاجتماعية : في تصريح لرئيس صندوق النقد الدولي " أن عملية التصحيح الهيكلي تتبع إجراءات قاسية وضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحريره من جميع القيود المتعددة "()،فهذه التكاليف تجسد من خلال الارتفاع المتسارع في معدل التضخم 325%سنة 1991 وانخفاض الناتج الإجمالي ب23% و انخفاض القدرة الشرائية لمجموع السكان،إضافة إلى تقلص الخدمات الاجتماعية "الصحة ،التربية ...الخ". كثيرا ما تثار التساؤلات حول تأثير مثل هذه السياسات في أشد الناس فقرا و أكثرهم تعرضا للمخاطر. حسب خبراء صندوق النقد الدولي، إن هذه السياسات تخدم الفقراء . وعلينا ان نبذل قصارى جهدنا لتطبيقها إذا ما أردنا أن نتحلى بالكفاءة في حربنا ضد الفقر وكل ما ينطوي عليه .

1- علينا أن نسال أنفسنا ماذا يصيب الفقراء إذا لم نأخذ بهذا الانضباط وبهذه الإصلاحات؟ كيف حال الفقراء الذين يملكون القليل متى أطلق العنان للتضخم بسبب سياسات المال الميسرة ؟ ماذا يحدث إذا ما أغلقت المصانع بسبب أسعار الصرف المقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية". وماذا يحدث إذا لم يكن هناك حافز لإنتاج المحاصيل، لأن احتكارات الدولة تدفع أسعارا لا تغطي تكلفة الإنتاج؟

إن الإجابة عن ذلك بديهية و مفجعة في آن واحد . فالفقراء هم أول من تصيبهم النازلة وهم أسوأ الناس إصابة، اقلهم قدرة على حماية أنفسهم وعلى النقيض من ذلك، فان الإصلاحات التي يتبناها الصندوق قادرة على تحسين أوضاع الفقراء . فرفع أسعار المنتجين الزراعيين يزيد من مدا خيلهم.كما أن الإصلاحات المالية التي من شأنها زيادة الدخل وهيكلة المصروفات العامة بتخفيض النفقات العسكرية وما إلى ذلك من الإنفاق المهجور.

2- الحقيقة الثانية أن الانتقال من اقتصاد مبتلي بأسباب الخلل والجمود، إلى طريق النمو العالي الجودة هو أمر عسير دائما ويستغرق أ حيانا وقتا أكثر مما نعتقد، وربما اضر ببعض السياسات اللازمة لهذا الانتقال ببعض الفئات المعرضة للمخاطر في المدى القصير. ويقول" ميشال كامدسيس "قائلا " نحن نبذل قصارى جهدنا مع الحكومات المعنية لتوفير شبكات الأمان المناسبة، كما نجاهد لكي نحسن من تصميم برامجنا للتأكد من أنها تمثل مزيجا أفضل من التكيف والعدالة ".

فعند ضغط النفقات المالية مثلا نشجع الحكومات على تفادي زيادة الضرائب على المواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفقراء، وعلى حماية المصروفات الاجتماعية الحيوية التي تنفق على برامج الصحة و التعليم وعلى تعويض العمال الذين تسرحهم والمساعدة على إعادة تدريبهم، إضافة إلى تقديم وجبات إلى الأطفال وزيادة دخل المسنين و دعم الإسكان لمن ليس لهم مأوى. إذن فالهدف من التصحيح الهيكلي هو إحداث النمو وبناء اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على قدراته الذاتية.

3- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركيةGATT

بعد الحرب العالمية الثانية، وتوقيع اتفاقية"بريتون وودز"، كان من الواضح اتجاه الدول الكبرى حول تأسيس

النظام الدولي على قواعد اقتصاديات السوق، وكان تحرير التجارة من العقبات الجمركية هو الهدف من وراء إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية، التي تمثل الضلع الثالث لمثلث السيطرة الرأسمالية بعد البنك وصندوق النقد الدوليين ،وقد ازداد دورها تعاظما بعد انفراد الاتجاه الرأسمالي بقيادة التوجه العام للاقتصاد العالمي، وقد مرت المنظمة قبل إنشائها بعدة مراحل فقد كانت الفكرة في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي .

إذا كان الميلاد الرسمي لمنظمة التجارة العالمية وريثة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية يعود إلى الأول من يناير عام 1995م ،فإن المحاولات الهادفة لإنشاء هذه المنظمة تعود إلى نهاية النصف الأول من القرن العشرين وذلك عند إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة في 30أكتوبر 1947والمعروفة بالجات ثم تحوله إلى منظمة التجارة العالمية عام .1995

في ديسمبر 1945م منح الكونجرس الأمريكي رئيس الدولة تفويضا يسمح له بالتشاور مع الدول الأخرى لتوقيع اتفاقيات دولية تجارية تنص على إجراء تخفيضات جمركية متبادلة.

ثم كانت دعوة الرئيس الأمريكي في مؤتمر "بريتون وودز"لإبرام اتفاق دولي لتحرير التجارة وعقب ذلك دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى عقد مؤتمر دولي لتنشيط التبادل الدولي للبضائع والسلع وتبنى ميثاق للمنظمة الدولية للتجارة.

وقد عقد المؤتمر في الفترة من 24مارس 1947 إلى 21نوفمبر 1947 وانتهى إلى وضع ميثاق "هافانا" بإنشاء هيئة للتجارة.

ولقد انبثق عن هذا المؤتمر خفض التعريفة الجمركية أو الحد من القيود الكمية المفروضة على واردات الدول، وقد تم تجميع هذه الاتفاقيات لتشكيل اتفاقية شاملة قد تكون بديلة عن منظمة التجارة الدولية في حال فشلت الدول في التصديق عليها.

وقد وقع هذا الميثاق في 1947ولم تصدق عليه الولايات المتحدة خوفا من أن ينقص من سيادتها أو حريتها في الشؤون التجارية.

وهكذا حلت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي أطلق عليها اسم "الجات"مؤقتا حل منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947م وحتى عام . 1995م .

وقد تضمن ميثاق هافانا مبادئ مهمة لا يزال لها أثر في التجارة الدولية إلى الآن، تتعلق بتخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز وإلغاء التمييز في التجارة الدولية، ومساعدة وتشجيع التنمية الاقتصادية على وجه أفضل مما هو قائم، واتفاقيات خاصة بالسلع الأساسية، ومثلت هذه الأسس اللبنات الأولى لقيام منظمة التجارة العالمية بعد ذلك.

وتعرف الجات بأنها "معاهدة دولية متعددة الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة عقدت بين حكومات الدول الموقعة عليها بهدف تحرير العلاقات الدولية السلعية."والتوقيع على الجات جاء سابقا لبدء

المفاوضات الخاصة بميثاق التجارة الدولية) 1947إلـى 1984)وكانت أهداف الجات تتمثل فيما يلي:

1-إزالة العوائق التي تحول دون التبادل الحر.

2-تنشيط التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.

3-ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة وتوسيع التجارة الدولية.

4-تشجيع الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة في القطاع الخاص .

5-حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية الجات.

وقد عقدت الجات عدة دورات حتى عام 1979م خصصت لتنظيم عمليات التجارة الدولية وتخفيض التعريفة الجمركية ،وتسهيل تبادل السلع، واختلفت هذه الجولات في طولها الزمني وفي النتائج التي حققتها.

ففي الجولة الأولى التي عقدت في جنيف سنة 1947تم تخفيض 45ألف تعريفة جمركية تشمل سلع قيمتها 10مليارات دولار وتشكل 50%من مجموع التجارة الدولية.

وفي الجولة الثانية التي عقدت في فرنسا سنة 1949تم الاتفاق علـى تخفيض خمسـة آلاف تعريفة جمركية على السلع الصناعية.

وفي الجولة الثالثة التي عقدت في إنجلترا بين 1951-1950تم تخفيض 7800تعريفة جمركية بما يعادل 55%من مستوى التعريفة لسنة 1948.

وفي الجولة الرابعة التي عقدت في جنيف سنة 1956تم تخفيض التعريفة الجمركية لسلع تبلـغ قيمتها ما يعادل 2.5مليار دولار.

وفي الجولة الخامسة عام 1960في جنيف أيضا تم تخفيض 4400تعريفـة جمركيـة لسلع صناعية قيمتها 4.9مليار دولار.

وفي الجولة السادسة التي دعا لعقدها رئيس الولايات المتحدة عام 1964تـم الاتفـاق علـى تخفيض التعريفات بنسبة 30%تدريجيا خلال خمس سنوات لسلع صناعية تبلـغ قيمتهـا 40مليـار دولار.

وفي الجولة السابعة في طوكيو عام (1979-1973)وشاركت فيها 99دولة تم الاتفاق علـى تخفيض الرسوم الجمركية في الدول التسع الأكثر تصنيعا في العالم على السلع زراعية وصناعية بنسبة % 34على مستوى التعريفة لسنة 1948والتي كانت تساوي %40فأصبحت . %4.7

أما الجولة الثامنة وهي جولة أورجواي من سنة 1986حتى سنة 1994تعتبر من أهم جولات الجات وذلك للنتائج التي توصل إليها الأعضاء، والتي تؤثر تأثير كبيرا على مستقبل التجارة الدوليـة وبالتالي على اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك حين جرت اتفاقات كثيـرة فـي مجـالات الزراعـة والصناعة والخدمات والتجارة بين الدول الأعضاء.

غير أن هذه الاتفاقات وإعلانها لمبدأ حرية التجارة وعدم التمييز تفضـي إلى عدم المساواة فـي

الواقع لأنها لا توقع بين أنداد، وإنما تراعى فقط مساواة شكلية في السيادة بين الدول وهو ما سعت الدول الكبرى لإرسائه من خلال هذه المنظمات في سبيل إقرار قواعد النظام الاقتصادي الدو .لي إذ لا يمكننا أن نغيب تخلف الدول النامية وتراكم مديونياته التي بلغت عام 1995م ألفى مليار دولار أمريكي، هذا فضلا عن الحقيقة الواقعية بأن هذه الاتفاقات خرجت من القناة المنفردة للدول الصناعية الكبرى فقط،وأيضا لا يمكن أن نغفل الإمكانيات التفاوضية الضعيفة للدول النامية التي دعتها للمطالبة بإرساء قواعد جديدة أكثر عدالة في هذا المجال .

لذلك فان أهم تطور شهدته جولة أرجواى هو إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1994كمحاولة لتغيير القواعد الاقتصادية السائدة أو تطويرها بطريقة لتبدو مرضية لبعض دول العالم الثالث.

4- منظمــة التجـارة العالميـةOMC

يأتـي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الـدولي لأركانــه الرئيسيـة فهي الركن الثالث من أركان هذا النظام إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهم يعملون على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي الدولي الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالميـة ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة، لذلك لها صـفة الإلـزام لأعضائها فيما تم الاتفاق عليه وتملك فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات، وتقوم على أسس أهمها مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ومبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية، ومبدأ الالتزام بالتعريفات الجمركية وإعطاء امتيازات للدول النامية، ومبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية.

تم التوقيع في مراكش بتاريخ / 1994/04/15على اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية في ختام مفاوضات جولة أرجواى بواسطة 122دولة، ودخلت المنظمة حيز النفاذ اعتبـارا مـن أول ينـاير 1995.

وتم الاتفاق على أن منظمة التجارة العالمية تحل محل الجات في خلال سنتين علـى الأكثـر، ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من أجهزة رئيسية وأخرى فرعية .

1-الأجهزة الرئيسية:

-أ المؤتمر الوزاري: ويتألف من ممثلين عن جميع الأعضاء بمستوى وزير ويجتمع مرة كل سـنتين على الأقل، وذلك للإشراف على تنفيذ مهام المنظمة، واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمـة فـي جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقات التجارية بين الأطراف.

ب- المجلس العام: ويتكون من ممثلي كل الأعضاء، ويجتمع كلما دعت الحاجة إلى ذلـك ويمـارس وظائف المؤتمر الوزاري فيما بين اجتماعات هذا الأخير.

وأيضا يمارس المجلس العام وظائف أخرى مثل تسوية المنازعات وفحص السياسات التجارية.

ج- الأمانة العامة: نص الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة على السكرتارية كفرع رئيسي يديره

المدير العام الذي يعينه المجلس الوزاري ويحدد له سلطاته واختصاصاته ومدة تعيينه وشروط التوظيف.

ويتولى المدير العام تعيين باقي الموظفين، الذين يتميز وضعهم القانوني بالآتي:

-أن وظائفهم ذات طبيعة دولية .

-لا يجوز لهم في ممارسة وظائفهم طلب أو قبول تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج المنظمة.

-يجب عليهم الامتناع عن أي عمل لا يتفق ووضعهم كموظفين دوليين.

-على أعضاء المنظمة احترام الطبيعة الدولية لوظائف المدير العام ولموظفي السكرتارية، وعدم التأثير عليهم في ممارسة وظائفهم.

2-الأجهزة الفرعية: طبقا للمادة 4/7ينشئ المؤتمر الوزاري لجانا متخصصة داخل المنظمة من أجل المساعدة على أداء الوظائف الموكولة إليه وهذه اللجان هي:

لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية والإدارة، وللمجلس إنشاء لجان إضافية لأداء ما يراه مناسبا من مهام.

أما العضوية داخل المنظمة العالمية للتجارة فهي متاحة لجميع الدول بما فيها الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات، بحيث يقبل العضو بالالتزام بمبادئ تحرير التجارة الواردة في الاتفاقات المختلفة وتقديم جداول تنازلات بتخفيضات جمركية ، وقد أباحت المنظمة لكل عضو فيها الانسحاب منها بشروط وهي:

-أن يكون الخروج بسبب وجود ظروف استثنائية تبرر ذلك.

-أن يتعلق الخروج بالإخلال بالتزام واحد يفرضه الاتفاق المنشئ أو احد الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف.

-أن يصدر قرار وزاري بهذه المسألة.

وتصدر القرارات أمام المؤتمر الوزاري والمجلس العام بالتوافق بين الحاضرين وإلا تتخذ القرارات بالتصويت إما بأغلبية الثلثين أو ثلاثة أرباع أو بالإجماع حسب الأحوال.

يكون التصويت بأغلبية الثلثين في الأحوال الآتية على سبيل المثال:

-أ اقتراحات تعديل الاتفاقيات التجارية .

-ب التعديلات على أحكام جولة أورجواي أو على الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف .

ويكون التصويت بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرة والمشتركة في عملية التصويت في بعض الأحوال مثل:

1-تفسير ميثاق المنظمة أو اتفاق متعدد الأطراف.

2-إعفاء أحد الأطراف من التزام مفروض عليه بموجب الميثاق أو الاتفاق.

ويكون التصويت بالإجماع في الأحوال الآتية مثلا:

-أ المادة 4من اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة في الحقوق الفكرية

-ب المادة 2/1من اتفاقية التجارة في الخدمات .

ج- المادة الأولى و الثانية من اتفاقات الجات . 1994م

وفيما عدا هذه الحالات الاستثنائية الثلاث تصدر القرارات بالأغلبية البسيطة من عدد الحاضرين إن لم يوجد توافق.

أهدافها :

وتتمثل أهم أهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي:

1-تحرير التبادل الدولي التجاري للسلع والخدمات: ويقصد بهذا الهدف التخفيض التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على السلع والخدمات وبذلك تستكمل المنظمة ما بدأته الجات سنة1947 وتهدف أيضا إلى إزالة القيود غير الجمركية والعقبات الإدارية.

2-رفع المستويات المعيشية للدول الأعضاء : الغرض النهائي للمنظمة هو رفع مستوى معيشة الدول الأعضاء فيها، وذلك من خلال التشغيل الكامل، والاستخدام الأمثل للموارد وزيادة الإنتاج والقدرة على المنافسة العالمية.

3-ضمان حصول الدول النامية على نصيب عادل في التجارة الدولية : ووفقا لهذا تتخذ المنظمة التدابير اللازمة لحصول الدول النامية على نصيبها العادل من التجارة الدولية بما يتناسب مع احتياجاتها في التنمية الاقتصادية، وإن كانت المعاملة للدول النامية لازالت غير كافية4-إقامة نظام دولي تجاري دائم ومتكامل : بالرغم من قيام النظام التجاري الدولي منذ عام 1948

وحتى إنشاء المنظمة على الاتفاقات فإنه يقوم على بناء مؤسساتي له صفة الثبات والدوام، وهذا يتطلب من المنظمة أن تعمل على ثبات هذا النظام وبقائه، عن طريق تحقيق التنسيق الكامل بين سياسات الدول الأعضاء، وتفادي حدوث أي نزاعات بين الدول الأعضاء، ولا يفوتنا الإشارة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه جهاز تسوية المنازعات التابع للمنظمة وإسهامه في حل الخلافات التي تثار بين أطراف هذا النظام واستمرار علاقاتها ومبادلاتها التجارية.

وظائفها :

أما الوظائف التي تقوم بها المنظمة فهي كالآتي:

1-تسهيل تنفيذ اتفاقات أرجواى : بمقتضى هذه الوظيفة تقوم المنظمة بتسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات التي تمت خلال جولة أرجواى ومراقبة تنفيذ الدول لها، وإنزال العقوبة المقررة على الدول التي تخالف هذه الأحكام.

2-الإشراف على المفاوضات المتعددة الأطراف : تعتبر المنظمة مقرا دائما لعقد المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تجري بين الدول الأعضاء حول تجارة السلع والخدمات والملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

3-إدارة نظام حل المنازعات ونظام مراجعة السياسات التجارية : تتولى المنظمة إدارة نظام حل المنازعات وفقا للإطار القانوني للاتفاق الخاص بالقواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات. وتتولى المنظمة إدارة نظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفقا لنظامه القانوني المنصوص عليه في الملحق الثالث للاتفاق المؤسس للمنظمة.

ويتم تنسيق التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حيث ينص الاتفاق المنشئ للمنظمة على أن تتعاون على النحو المطلوب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين وهو ما يؤكد تكاتف هذه المنظمات الثلاث لدعم قواعد النظام الاقتصادي الذي تتبناه الدول الكبرى على حساب الدول النامية والعمل على تكريسه.

وقد أعرب المشاركون في مؤتمر مراكش عام 1994م عن رغبتهم في أن تقيم المنظمة علاقات تعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين بهدف قيام المؤسسات الثلاث بالتنسيق فيما بينهم لأغراض وضع السياسة العامة للاقتصاد العالمي.

وتؤسس منظمة التجارة العالمية لعالم جديد تسوده المنافسة الكاملة في ظل الحدود المفتوحة ،ومن ثم تحول العالم إلى سوق واحدة تكون المنافسة فيه بين قوي قد استجمع كل عناصر الهيمنة وضعيف قد أحيط بكل عوامل الضعف والوهن وهذا هو النظام الاقتصادي الدولي الذي يجب أن يسود وفقا لمفاهيم الدول الكبرى.

إنها سيطرة الدول الكبرى في أوضح صورها حين يمتد نفوذها ليشمل كل أرجاء المعمورة، فإذا كانت الرأسمالية داخل مجتمعها تقضي على الضعيف بالانزواء ثم الموت لأنه لا مجال إلا للأفضل وهو الأقوى، أما الضعيف فلا مصير له إلا الموت، فماذا يمكن أن يكون حالها مع عالم غريب عنها تسعى منذ زمن طويل للسيطرة عليه والتحكم في كل أوضاعه وممتلكاته .

إن كانت الملامح التي بدأت في الظهور توضح أن الغرب سيظل مركز العالم لقرون قادمة وستهمش باقي الأطراف، وأن اقتصاد السوق وتحرير التجارة لن يكون سوى أداة في يد الدول الصناعية الكبرى لتوجيه وإدارة العالم الجديد والحفاظ على قواعد النظام الاقتصادي الدولي السائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء هيئة الأمم المتحدة.

إن جولة أرجواى هي عمل من أعمال الدول الاستعمارية لا يختلف في قليل أو كثير عن أعمال أخرى سابقة مثل صندوق النقد والبنك الدوليين.

وتربط اتفاقيات الجات الجديدة القدرة على التفوق التجاري والمكاسب بالقدرة التنافسية لكل بلد

وهي تتكون من عناصر مثل الكفاءة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد المتاحة ودفع تطور التكنولوجيا لتطوير الإنتاج ووصول السلع إلى الأسواق بأسعار تنافسية، وهذا كله لن تستفيد منه دول العالم الثالث في شئ لأنها لا تستطيع المنافسة مع أولئك الذين أغلقوا الأسواق على أنفسهم دهرا طويلا وحققوا تقدما هائلا وفرضوا على الدول النامية تخلفا وضعفا وقواعد لنظام اقتصادي دولي هم من أرساها.

فالحديث عن المنافسة الحرة أكذوبة كبرى ستعاني منها الدول النامية زمنا طويلا كما عانت في زمن الاستعمار والنهب قرونا، والآن يطالب الغنى الفقير بفتح أسواقه للمنافسة الحرة، وهذه المنافسة لا تكون إلا بين أنداد متساوين، والدول النامية لن تكون أبدا ندا لهذه الدول التي تضخمت وكبرت من ثروات العالم الثالث ووضعت قواعد حسب مقاسها لتفرضها على كافة أعضاء المجتمع الدولي من الدول النامية التي لم يكن لها أي يد في وضعها أو إقرارها.

وبالرغم من السلبيات الكثيرة لاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية فإن التعامل معها أصبح هو السبيل الوحيد على الأقل في الوقت الراهن، لذلك فإن الدول الأعضاء لا بد أن تتبع السياسات والتدابير اللازمة للتكيف حتى لا تقع تحت طائلة مخالفة هذه الاتفاقيات.

وبالمقابل على منظمة التجارة العالمية أن تراعى الظروف الخاصة للدول النامية، وهكذا فإن مستقبل هذا المنظمة منوط بنوعين من التحديات تنظيمية تتعلق بالمنظمة ذاتها، والأخرى واقعية تتصل بواقع كل من المسائل محل التنظيم والدول ذاتها.

وتواجه منظمة التجارة العالمية تحديات تنظيمية تتعلق بأساس العمل وإطاره، حيث أن المنظمة تعتبر امتدادا تنظيميا للإطار الذي كان قائما من قبل جات 1947فاتفاقية مراكش نصت على أن تسترشد المنظمة بالقرارات والإجراءات والممارسات المعتادة التي تتبعها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جات 1947وتصبح الأجهزة التي أنشئت في إطارها أجهزة للمنظمة ومديرها مدير المنظمة.

ونتيجة لأن جات 1947كانت تقتصر على مجموعة اتفاقيات محدودة بقطاع تجارة السلع فقط، كذلك كانت تضم دولا محدودة عكس ما هو حادث الآن وترتيبا على ما تقدم فإن عليها أن تتعامل مع عدد كبير من أعضائها، وتراعي ظروف كل دولة وهو ما يتطلب عملا مكثفا.

أما من ناحية أساس العمل فلا بد من تحقيق تناسق وانسجام بين عمل الأجهزة الرئيسية والفرعية وغيرها حتى لا يحدث صدام بسبب كثرة المهام وتعددها وتشابكها، وأيضا التبسيط بشأن إطار حل المنازعات داخل المنظمة.

كما تواجه المنظمة تحديات واقعية إذ لا بد ان تدرك هذه الأخيرة أنها تتعامل في إطار مسائل اقتصادية تتعارض فيها المصالح لكل دولة وتحاول كل دولة أن تحصل عل وضع يحفظ وينمي من قدراتها التنافسية في العلاقات الدولية التجارية.

ولذلك فإن أسلوب الجزاء نتيجة مخالفة الدول لالتزاماتها لن يجدي، بل لا بد من اللجوء

للتفاوض بدلا من حدوث مواجهة وقطيعة بين الدول الأعضاء8 وحتى تستطيع الدول الوفاء بالتزاماتها لها أن تطلب من المنظمة مد أجل الإعفاءات الخاصة أو العامة من حيث المدة أو النطاق، ولقد أثبت الواقع أن كثيرا من الإعفاءات أو الاستثناءات قابلة للاستمرار أو الامتداد مراعاة ونزولا على واقع الدول المختلفة ،بحيث أصبح هناك ما يسمى بالتحلل المشروع من الالتزامات الدولية.

وبمقتضى هذا التحلل تمنح الدول إمكانية عدم تطبيق النصوص الدولية سواء بالنسبة لبعضها أو معظمها أو حتى في مجملها بصورة دائمة أو لفترة مؤقتة بالنظر لوجود حالات أو مبررات مشروعة تسمح بإتيان هذا السلوك وبالرغم من صعوبة ذلك فهو ممكن .

ونهاية نستطيع أن نجمل الجوانب السلبية التي ستترتب على قيام منظمة التجارة العالمية وبخاصة للدول النامية في:

-إن اتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية حتى جولة أورجواي لم تكن شاملة لكل جوانب التبادل التجاري الدولي، فهي لم تشمل النفط والغاز وصناعتهما، والبتر وكيماويات، والأيدي العاملة.

-يتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بفعل الاتفاقات، وان يكون النصيب المطلق منها لصالح الدول المتقدمة أي 86%والباقي للدول النامية.

-هناك خسائر قد تتكبدها الدول النامية سنويا بفعل اتفاقات الجات-يقدرها بعض المتخصصين بـ 100مليار دولار.

-إن الدول العربية غير مستفيدة من اتفاقات الجات لأن إسهامها في التجارة الدولية لا يتعدى 3.7% من إجمالي الصادرات العالمية و 3.2%من إجمالي الواردات، 1.6%حصتها من الناتج الإجمالي العالمي، كما أن التجارة العربية الرئيسية وهي تجارة النفط والبتر وكيماويات غير مشمولة باتفاقيات الجات.

-نتيجة تقليص الدعم عن المنتجات الزراعية فإنه يتوقع زيادة الأسعار للواردات الزراعية ويقدر المختصون بأن الدول العربية وحدها ستتكبد زيادة سنوية حوالي 887مليون دولار.

-اتفاقيات المنسوجات سوف تلحق بالفعل تأثيرا محسوسا في صناعة وتجارة الأقمشة والمنسوجات للدول النامية ومنها الدول العربية التي تمتعت بمزايا أفضل في اتفاقات الألياف المتعددة الملغاة.

-يتوقع في قطاع الخدمات ألا يحقق نتائج طيبة في الدول النامية، لأنه يعاني عجزا شديدا وتخلفا كبيرا عكس الدول المتقدمة.

-في تجارة الملكية الفكرية فإن فوائد الدول العربية تبدو محدودة من الناحية التجارية ويؤثر تحرير الثقافة بشدة على الثقافة الوطنية العربية